# علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية البشرية
# مع رصد التجربة الجزائرية

د. حميدوش علي*

**Abstract**

**T**he human development aims to realize the material and moral requirements of human being, but that can't be realize without sustainable economic growth which; itself; is not enough to realize the human development if it was not distributed equitably between the different categories of the society. But in the most cases and in many countries, the development has only a less return on the human being in spit its great efforts. In this case; it will be the fuel of the development and not the beneficiary from it.

For that; the global and sustainable development process must employ the economic growth to serve the human development; and employs the human development to increase and sustain the economic growth.

For that also; we will try to teledetect the actual situation in Algeria and the effects of economic growth on the human development especially in the last two decades.

**المستخلص**: تعني التنمية البشرية بتوفير المتطلبات المادية والمعنوية للإنسان، إلا أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال نمو اقتصادي مستدام، وهو في نفس الوقت ليس شرط كافيا، بل يجب أن توزع عوائد هذا النمو بالإنصاف بين أفراد المجتمع، غير انه في اغلب الأحيان وفي كثير من البلدان، يكون الإنسان في خدمة التنمية ولا تعود عليه عوائدها إلا بالنذر اليسير، وعندئذ يكـــــون الإنسان وقود التنمية لا المستفيد منها، لذا تقتضي عملية التنمية المستدامة والشاملة، أن يوظف النمو الاقتصادي لخدمة التنمية البشرية، وتوظف التنمية البشرية لزيادة النمو الاقتصادي وديمومته.

ومن ذلك نحاول أن نستشرف واقع الحال للجزائر في انعكاس انجازات النمو الاقتصادي على التنمية البشرية وخصوصا خلال العقدين الأخيرين.

* - أستاذ محاضر قسم "أ"، جامعة المدية - الجزائر.

**مقدمة:**

يعتبر مفهوم التنمية البشرية مفهوما مطور لمفاهيم تنموية سابقة، كانت تعتبر إن الاستثمار في تحسين القدرات البشرية للمساهمة في النمو الاقتصادي لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي، ولكن يختلف عن هذه المفاهيم في انه يجعل الأفراد هم محور التنمية والمشاركين بها، ويعيد الإنسان إلى مكانه الصحيح في العملية التنموية، بعد أن مرت عقود متعددة كان التركيز فيها منصبا على الكيفية التي يتم من خلالها زيادة التراكم الرأسمالي بهدف زيادة الإنتاج والثروة، واعتبار زيادة الدخل القومي مقياسا للنمو الاقتصادي، ويركز هذا المفهوم على استفادة أفراد المجتمع من ثمار النمو الاقتصادي بطريقة اكثر عدالة، وبحيث يؤدي أيضا إلى تحسين قدراتهم للمساهمة في إدامة هذا النمو بطريقة مستمرة ومتكررة، وقد تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) هذا المفهوم، حيث بدا بإصدار تقرير سنوي منذ مطلع التسعينات يشرح من خلاله أبعاد التنمية البشرية، ويستعرض أحوالها في دول العالم ومناطقه المختلفة وقد قام ببناء دليل لمقارنة أحوال التنمية البشرية في دول العالم، أطلق عليه دليل التنمية البشرية (HDI).

- ✓ **إشكالية الدراسة** : هذه الدراسة تحاول الإجابة على تساؤل مهم، وهو مدي مساهمة النمو الاقتصادي في حقيق التنمية البشرية ؟ وماذا يمكن أن نستخلص من التجربة الجزائرية؟.
- ✓ **فروض الدراسة** : تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية :

1-النمو الاقتصادي شرط ضروري للتنمية البشرية.

2-يخفق النمو الاقتصادي المرتفع وحتى المستديم من تحقيق تنمية بشرية إذا افتقد لعدالة التوزيع.

3-العلاقة الجديلة بين الطرفين (التنمية البشرية والنمو الاقتصادي) تخدمهما في نفس الوقت.

4-ساهم النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر في تحسين مؤشرات التنمية البشرية.

- ✓ **أهمية الدراسة**: تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على جوانب فكرية ذات بعد اقتصادي واجتماعي أو إنساني وتحديد طبيعة الارتباط بينهما.
- ✓ **دراسة الحالة** : تحاول هذه الدراسة قياس الفائدة في بعدها الفكري وتطبيقها العملي من خلال تحديد الآثار المترتبة للنمو الاقتصادي على التنمية البشرية في الجزائر وأثر هذه الأخيرة على النمو الاقتصادي بدوره.

**مقدمة**

يعتبر مفهوم التنمية البشرية مفهومًا مطورًا لمفاهيم تنموية سابقة، كانت تعتبر أن الاستثمار في تحسين القدرات البشرية للمساهمة في النمو الاقتصادي لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي، ولكن يختلف عن هذه المفاهيم في أنه يجعل الأفراد هم محور التنمية والمشاركين بها، ويعيد الإنسان إلى مكانه الصحيح في العملية التنموية، بعد أن مرت عقود متعددة كان التركيز فيها منصبا على الكيفية التي يتم من خلالها زيادة التراكم الرأسمالي بهدف زيادة الإنتاج والثروة، واعتبار زيادة الدخل القومي مقياسا للنمو الاقتصادي، ويركز هذا المفهوم على استفادة أفراد المجتمع من ثمار النمو الاقتصادي بطريقة أكثر عدالة، وبحيث يؤدي أيضا إلى تحسين قدراتهم للمساهمة في إدامة هذا النمو بطريقة مستمرة ومتكررة، وقد تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) هذا المفهوم، حيث بدأ بإصدار تقرير سنوي منذ مطلع التسعينات يشرح من خلاله أبعاد التنمية البشرية، ويستعرض أحوالها في دول العالم ومناطقه المختلفة، وقد قام ببناء دليل لمقارنة أحوال التنمية البشرية في دول العالم، أطلق عليه دليل التنمية البشرية (HDI)[1].

[1] - سالم توفيق النجفي وإبراهيم مراد الدعمه، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي –دراسة تحليلية – مجلة بحوث اقتصادية – السنة العاشرة العدد 26 سنة 2001 – الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية – مصر، ص 67-68.

**1-تطور مفهوم التنمية البشرية:**

يتضمن مفهوم التنمية، جانبين[2]:

1 -1-جانب يتعلق بتحسين القدرات البشرية.

1-2-جانب أخر هو استخدام هذه القدرات في الأغراض الإنتاجية. ويتم التأكيد في تقارير التنمية البشرية على ضرورة أن يكون هناك توازن إنمائي، أي تحقيق مزيد من التنمية البشرية، ومزيد من النمو الاقتصادي، في عملية تتصف بالاستمرار والاستدامة، وفي اهتمام بجانب دون الآخر، سيؤثر سلبا على الجانب الذي كان الاهتمام به اقل.

وقد ترافق ارتفاع دليل التنمية البشرية مع تدهور بيئي في مختلف أنحاء العالم، لكن معظم هذا التدهور يعزى إلى النمو الاقتصادي ويظهر التحليل الذي أجرى أن ارتفاع انبعاث ثاني أكسيد الكربون لايتاثر بعنصري الصحة والتعليم في دليل التنمية البشرية وهذه النتيجة بديهية فالأنشطة التي تسبب انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو هي أنشطة إنتاج السلع وليس خدمات الصحة والتعليم[3].

تعد عملية التنمية البشرية حالة من التفاعل الجدلي والمستمر بين الإنسان والمجتمع وبين الإنسان والطبيعة. فهي تسعى إلى تطور الإنسان جسماً وعقلاً وقدرة على المشاركة وتطوير هذه القدرة والارتقاء بها .(ولذلك تكون التنمية البشرية ما وصلت إليه حالة التنمية في تطوير قدرة الإنسان، وبالتالي حالة وقدرة المجتمع بصفتها الجدلية، وبوجود قدر من التماسك بين طرفي هذا التفاعل. وعليه، فان هذه القدرات وتلك الحالات التي يمكن تحديدها وفق أولويات معينة، تتطلب توفير معايير قياسها[4]).

---

[2] - نفس المرجع السابق ص 77.

[3] -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعالم لعام 2011 نيويورك ص:03.

[4] مصطفى العبد الله الكفري-التنمية البشرية هي الغاية والنمو الاقتصادي هو الوسيلة لتحقيقها- الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9257

**2-استخدام القدرات البشرية في الأغراض الإنتاجية :**

يرتبط هذا لجانب بالجانب الأول ارتباطا وثيقا، حيث أن تنمية القدرات البشرية يجب استخدامها في عملية النمو الاقتصادي، بحيث تعظمه وتحقق فوائد اقتصادية تزيد من إمكانية تحقيق مزيد من التنمية البشرية بطريقة مستمرة ودائمة، وبحيث تصبح كل من تنمية الموارد البشرية، والنمو الاقتصادي، أداة لتحقيق هدف أساسي هو تحسين نوعية الحياة، والمنطلق الحقيقي لاستراتيجيات التنمية البشرية ومعالجة القضايا المتعلقة بالنمو الاقتصادي من زاوية مدى تحقيقها لأفضلية الناس، ومدى مشاركتهم في النمو الاقتصادي، والإفادة منه، فالتنمية البشرية تهتم بتحقيق نمو أكثر عدالة من خلال تعظيم الناتج القومي الإجمالي، ووضع سياسات لتوزيع الإنتاج بفعالية اكبر لفائدة فئات المجتمع وتوجيه الاستثمارات للمجموعات الفقيرة على شكل تعليم وتوعية وتسهيلات عامة مختلفة، وتحويل الأصول الاقتصادية الحقيقية للفئات الفقيرة.

وإذا كان للنمو الاقتصادي أن يثري التنمية البشرية، فانه يتطلب إدارة فعالة للسياسات، وبالمقابل فلكي تستمر التنمية البشرية لفترة طويلة، يجب أن يغذيها النمو الاقتصادي باستمرار[5].

لكن تحقيق نمو اقتصادي في بلد ما، لا يدل على حدوث تنمية بشرية حقيقية، والدليل لا يفصل بين كل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، ولتوضيح هذا الجانب، والطريقة المستخدمة في بناء الدليل،لذلك تم عند إعداد تقرير التنمية البشرية لعام 1990 جمع مؤشرا مركبا هو دليل التنمية البشرية على أساس الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية، ويضم مؤشر التنمية البشرية أربعة متغيرات[6]:

[5] - سالم توفيق النجفي وإبراهيم مراد الدعمه، مرجع السابق، ص:77.

[6] - حامد عمار- التنمية البشرية في الوطن العربي –المفاهيم والمؤشرات والأوضاع-مرجع سابق- ص: 65.

- العمر المتوقع عند الميلاد، يمثل بعد الحياة الطويلة والصحية.
- نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة، مع مجموع نسبة الالتحاق بمستويات التعليم الابتدائية والثانوية والجامعية ويمثل بعد المعرفة.
- والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، ( مقاسا بالدولار الأمريكي ) ليكون مؤشر بديل بين الموارد المطلوبة لمستوى معيشي لائق.

وقبل حساب مؤشر التنمية البشرية نفسه يجب إيجاد مؤشر لكل من هذه الأبعاد، ولحساب مؤشرات هذه الأبعاد ( توقع الحياة، واكتساب المعرفة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ) يتم اختيار قيم عليا وقيم دنيا ( أعمدة الهدف ) لكل مؤشر.

وهناك أراء تطالب بتضمين دليل مؤشر آخر، لا يقل أهمية عن باقي المؤشرات الأخرى، بين مستوى التغذية الذي توفره الدولة للأفراد مجتمعها من متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية، وهذا الآمر أكد عليه اقتصاديون سابقون أيضا، وتقارير التنمية البشرية أوضحت ليس هناك جانب ما يمنع من إدخاله للدليل، إضافة إلى ما سبق فالتأكيد أن للتنمية البشرية جانب لا يظهره الدليل بشكل واضح، ويبين كل جانب على حدا[7].

وانطلاقا من الانتقادات السابقة لطريقة بناء الدليل، يمكن تقديم طريقة بديلة تتجاوز تلك الانتقادات، يمكن من خلالها مقايسة أحوال التنمية البشرية داخل البلد نفسه، مقارنة بالنمو الاقتصادي، حيث يعبر عن النمو الاقتصادي ( متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي حسب القيمة الشرائية للدولار) في جانب، وفي جانب أخر يضاف إلى مؤشري التعليم والصحة، ليعكس حال التنمية البشرية في البلد والفجوة التي تظهر بين الدليلين ( دليل مؤشر التنمية البشرية، دليل مؤشر النمو الاقتصادي ) يمكن أن يطلق عليها فجوة التنمية البشرية. أما الفوائد الإيجابية لهذه الطريقة فتتلخص فيما يلي[8] :

[7] – نفس المرجع سابق ص 78.

[8] – نفس المرجع والصفحة.

2-1- أنها تظهر جانبين للتنمية البشرية، جانب تحسين القدرات ( تعليم، صحة تغذية ) وجانب استخدام القدرات البشرية في الإغراض الإنتاجية ( الدخل ).

2-2- يمكن التعرف من خلالها على، واقع التنمية البشرية في البلد ومقايسته بالنمو، فالبلد الذي لديه مؤشر تنمية بشرية مرتفع، نسبة لمؤشر النمو الاقتصادي يعني أن لدى هذا البلد إمكانية لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، والعكس صحيح أيضا، فالبلد الذي لديه مؤشر نمو اقتصادي أعلى، يعني إن لديه إمكانية تحسين أحوال التنمية البشرية فيه.

2-3-تقلل هذه الطريقة من درجة الترابط بين المتغيرات، لان الفرد أو الدولة ينفقون دخلهم على السلع والخدمات المختلفة، ومنها التعليم والصحة والغذاء.

إن تحسين أحد جانبي التنمية البشرية، يبين أن هناك اهتماما بجانب دون أخر مما يسهل عملية توقع أحوال التنمية البشرية في المستقبل، أما تحسن المؤشرين بشكل متناغم، فيبين أن هناك تقدما في تحقيق كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، خاصة أن الصلة بين النمو الاقتصادي والتقدم البشري ليست تلقائية، فكثيرا ما فشل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان عديدة في إفادة شعوبها من ثمارها[9].

**3-النمو الاقتصادي واستدامة التنمية البشرية.**

أظهرت دراسات كثيرة أن النمو الاقتصادي شرط ضروري للتنمية البشرية، وان كان شرطا غير كاف لتحقيقها،كما أوضحت أن عدالة التوزيع أو(الإنصاف) وهي من متطلبات التنمية البشرية وليست جحر عثرة أمام النمو الاقتصادي، بل أنها كثيرا ما تعززه ومن جهة أخرى، فإن التحسن في توزيع الدخل قد يصبح مهددا بالتوقف، ومن ثمة قد يعرقل مسار التنمية البشرية، أو يتعطل وذلك إذا لم يحافظ المجتمع على قوة الدفع الاقتصادي، وإذا يعزز قدرته على النمو الاقتصادي.وكما أوضح تقرير التنمية البشرية للعام 1996 لا توجد صلة تلقائية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية،ولكن

[9] – نفس المرجع السابق ص: 79.

هذه الصلة تتشكل بواسطة السياسات والتصميم، وإنها يمكن أن تعزز بعضها بعضا، لان النمو الاقتصادي سيؤدي بفعالية وسرعة إلى تحسين التنمية البشرية، وينبغي أن يرتكز دور السياسات الحكومية في هذا الصدد على تحسين طبيعته( بنيته)، ونوعية النمو الاقتصادي وذلك فضلا عن العمل على زيادة وتيرته في بعض الدول، وميز التقرير خمسة أصناف من النمو الاقتصادي التي ينبغي تجنبها إذا أريد للتنمية البشرية التقدم والاطراد وهي :[10]

3-1-النمو الذي لا يتبع بفرص عمل، وتزداد معه البطالة بكل شرورها الاجتماعية ومخاطرها السياسية

3-2-النمو غير الرحيم، أي الذي تعود غالبية ثماره على الأغنياء تاركة ملايين البشر يسقطون تحت خط الفقر.

3-3-النمو الأبكم، أي النمو غير المقترن بالديمقراطية،أو التمكين من تحقيق حقوق المشاركة، والحريات السياسية.

3-4-النمو المنبت الجذور، أي الذي يطمس الهوايات الثقافية سواء من خلال استيراد أنماط غريبة للحياة، أو من خلال الجور على الحقوق الثقافية للأقليات،

3-5-النمو الذي لا مستقبل له، حين يبدد الجيل الحالي الموارد التي تحتاج إليها الأجيال التالية، بالاستغلال الجائر، والتلوث ولإخلال بالتوازنات البيئية، والعبث بالتنوع البيولوجي.

إن عملية ربط البعد البيئي مع البعد البشري، أو الإنساني للتنمية،لاسيما بعد تقرير التنمية البشرية للعام 1994، انتقل الحديث من التنمية البشرية إلى التنمية البشرية المستدامة ( المتواصلة أو المتطورة )، غير أن مفهوم الاستدامة، لا يقتصر على البعد فقط، بل أن له أبعاد اجتماعية وسياسية ومؤسسية مهمة.

[10] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-تقرير التنمية البشرية لسلطنة عمان للعام 2003 – مسقط 2003 - ص:26.

إن استدامة التنمية البشرية، تقتضي مراعاة التوازنات البيئية والقدرة التحميلية للأنساق البيئية، حتى لا يدمر البشر أساس وجودهم على سطح الأرض، وفي جوهرها قضية التوصل إلى علاقة سوية بين الإنسان ونشاطاته الإنتاجية والاستهلاكية من جهة، وبين البيئة ومواردها وأنسقها الطبيعية من جهة أخرى، فالتوصل إلى علاقة، تكفل الأمن لإنسان الجيل الحاضر، والآجال المقبلة، دون طغيان للاحتياجات الجيل الحاضر، على حق الأجيال القادمة في مواصلة التنمية، استنادا إلى قاعدة موارد معقولة هو ما يسعى إلى تأكيده وإبرازه مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

إن استدامة التنمية لا تعني وقف النمو، بقدر ما تعني تغير بنيته ونوعيته، بحيث يكون علي خلاف النمو البشري، والذي يراعي ما يلى[11]:

1-نموا يتيح فرصا كافية لتشغيل قوة العمل الوطنية.

2-نمو مقرون بالإنصاف والرحمة في توزيع ثماره.

3-نمو يقوم على مشاركة مواطنين في اتخاذ قراراتهم.

4-نمو يحافظ على الهوية الثقافية للمجتمع.

5- نمو يصون الموارد الطبيعية وينأى بها التلوث والدمار.

والتنمية البشرية، التي تمتلك فرصة الاستمرار في المستقبل لا يمكن أن تقوم على استنساخ أنماط الاستهلاك والإنتاج التي عرفتها المجتمعات المتقدمة، فهذا أمر غير مرغوب فيه من زاوية الحفاظ على الموارد الطبيعية، وربما كذلك من زاوية أخلاقية، بل انه أمر لم يعد في حيز الإمكان أصلا، فكما يذكر تقرير التنمية البشرية للعام 1994. إن تكرار الأنماط التي عرفتها دول الشمال في دول الجنوب، يتطلب عشرة أضعاف الموارد المتاحة حاليا من الطاقات الاحفورية، ونحو مائتي ضعف الموارد المعدنية المتاحة حاليا.

الخلاصة أن التنمية البشرية المستدامة هي التنمية المتكاملة والشاملة والمتجددة ذاتيا، وهي تنمية تبدأ بالإنسان فهو الذي يصنعها، وهو الذي يجب أن تعود عليه منافعها، إنها

[11] – نفس المرجع والصفحة.

عملية توسيع لخيارات الناس ولقدراتهم، من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي واستخدامه بأكبر درجة ممكنة من الإنصاف، وذلك لتلبية حاجات الجيل الحالي دون تعرض فرص إشباع حاجات الأجيال المقبلة الأخرى للخطر، ودون تعريض الأساس الطبيعي الذي تقوم عليه حياة البشر على كوكبنا للتآكل أو الدمار، ودون إثقال كاهل الأجيال المستقبل بأعباء ديون لم يكن لهم يد في التورط فيها[12].

**4-النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية للألفية.**

ثمة سببان لكون النمو الاقتصادي ضروري للوفاء بالأهداف التنموية للألفية[13].

4-1-لأنه يخفض مباشرة من فقر المداخيل للعديد من الأسر، مما يزيد من مدخراتهم ويحرر موارد الاستثمار في التنمية البشرية، ومن دون النمو الاقتصادي لا يمكن للبلدان أن تتوقع تخفيض نسبة السكان العائشين في فقر المداخيل، بمقدار النصف الذي هو أولى غايات التنمية.

4-2-يؤدي النمو الاقتصادي في المعتاد إلى زيادة إيرادات الحكومة، ونظرا لان معظم الاستثمارات في التنمية البشرية ( الصحة، التغذية، التعليم، البنية التحية) يأتي من القطاع العام، فان الموارد الضريبية الأكبر تكون حاسمة للوفاء بالأهداف، ولكن في حين أن النمو الاقتصادي ضروري لزيادة الإنفاق العام على التنمية البشرية فانه قلما يكون كافيا.

وقد استخدمت تقارير التنمية البشرية السابقة،مصطلح النمو عديم الرأفة، لوصف النمو الذي لا يصل إلى الفقراء،إما لأن الأسر الأغنى تتلقى معظم الزيادة الطارئة على الدخل، وإما لان الحكومات لا تستثمر الإيراد الإضافي في احتياجات التنمية البشرية

[12] - نفس المرجع والصفحة.

[13] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -تقرير التنمية البشرية للعالم للعام 2003 – نيويورك 2003، ص:67.

للفقراء، وكما يبين تقرير التنمية البشرية للعام 1996 فانه من غير الممكن للنمو الاقتصادي أن يكون مستداما، من دون إدخال تحسينات جوهرية على الصحة والتعليم.

**5-من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادي ومنه إليها.**

إن التعليم والصحة الجيدين قيمة جوهرية لرفاه الناس، وهما مرتبطان على نحو وثيق، فالتعليم يساعد في تحسين الصحة الجيدة وهذه الأخيرة تسهم في التعليم الأفضل، علاوة على ذلك فان التعليم يسهم في زيادة النمو الاقتصادي، ويرفع مدا خيل الفقراء، كما تولد التحسينات في الصحة عائدات اقتصادية بارزة.

وينطوي هذا الارتباط الثنائي الاتجاه بين التنمية البشرية، والنمو الاقتصادي، على حلقة مكملة، حيث تعزز التنمية البشرية الجيدة، النمو الاقتصادي،الذي يدفع بدوره التنمية البشرية قدما إلى الأمام.

إن التآزر بين النواحي المختلفة للتنمية البشرية، هام أيضا، حيث يتطلب تحسين الصحة والتعليم تدخلات ذات صلة، في الالتحاق بالمدرسة وتنظيم الأسرة والرعاية الصحية والتغذية والماء والصرف الصحي، ويقوم الكثير من أنواع التآزر هذه على أساس الفاعلية والإنصاف، فعندما تكون للفقراء قدرة سياسية تحميها الحقوق المدنية والسياسية، يستطعون أن يكونوا أكثر فعالية في الضغط من اجل سياسات تخلق فرص اجتماعية واقتصادية[14].

ويرتبط نجاح النمو الاقتصادي، أو فشله، ارتباطا وثيقا بكيفية تكامل الاقتصاد مع الأسواق العالمية،كما يساعد بعض أشكال العولمة في إنتاج نمو اقتصادي، لكن بعضها لا يساعد في ذلك، لان النجاح أو الفشل يرتبطان بالدخل الأولي للبلد، اقل من ارتباطهما بهيكلية صادراته باستثناء البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية، وتلك المصدرة للنفط.

[14] - نفس المرجع السابق- ص:70.

**6-سياسات جديدة لنمو اقتصادي وتنمية بشرية.**

غالبا ما تشمل الخطوة الأولى في التقدم الاقتصادي على زيادة الإنتاجية لصغار المزارعين الفقراء، وقد يحدث ذلك عندما تثمر قوى السوق تقدما زراعيا، وتستمر الحكومات في البحث والتطوير، وغالبا ما تنتج الأسر الزراعية الفقيرة من الغذاء ما يلزم العيش الكفاف، من دون أي فائض لبيعه في السوق، لذا فان زيادة الإنتاجية الزراعية ترفع دخل الأسر، وتحسن تغذيتها، كما تمكن الأسر الفقيرة من الاستثمار أكثر، في صحة أطفالها وتعليمهم، وفي التصنيع، كما في الزراعة، تتأتى زيادة الإنتاجية من بنية مستقرة للاقتصاديات الشاملة، ومؤسسات عامة سليمة، وبنية تحتية طبيعية يعول عليها، كما يؤدي تزايد السكان الحضر إلى دعم التصنيع الأكبر حجما، والأكثر إنتاجية، بالإضافة إلى ذلك تحظى لإنتاجية الصناعية في الغالب بدفعه كبرى من الواردات عالية التقانة[15].

**7-رصد التطورات الاقتصادية والبشرية للجزائر.**

تقع التنمية البشرية في صميم جهود إعادة البناء الوطني الجارية منذ عقد من الزمن المترابطة بين عودة الاستقرار مصحوبة بتحسين الظروف المعيشية للسكان، وقد استدعى هذا الخيار تعبئة قسط هام من النفقات العمومية في كل من قطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والصحة، وقد مكن هذا الجهد المضاعف في الجزائر من بلوغ أغلب أهداف الألفية للتنمية التي حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2015[16].

[15] - نفس المرجع السابق –ص: 74.

[16] – الوزارة الأولى –ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010 ص ص: 10-11 الموقع:
http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf

جدول رقم"**01** " معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي للفترة **1990-2009**.

| السنة | 1993-1990 | 1998-1994 | 2003-1999 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | -0.51 | 3.61 | 4.12 | 2.0 | 3.0 | 2.4 | 2.4 |

**المصدر:**

1 - الوزارة الأولى ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010 ص: 32 الموقع
http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي التقرير الوطني الخامس حول للتنمية البشرية لسنة 2003- الجزائر ديسمبر 2004 ص 25.

إن تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي الوطني، والتطورات الحاصلة في التنمية البشرية، يظهر بوضوح تلك الحقائق السلبية التي عرفتها المؤشرات الاقتصاد الوطنية والى غاية عام 1994 حيث تشير الفترة (1987-1994) إلى أن اغلب المؤشرات كانت سلبية، إذ انخفض الناتج الداخلي الخام بـ 0.5% في مقابل نمو سكاني موجب، وعليه فان نصيب الفرد من هذا الناتج عرف تدهور ملحوظ، إذ انخفض بمتوسط معدل خلال الفترة السابقة بـ 2.4%، وينطبق نفس الأمر على بقية المؤشرات الأخرى وقد بلغ معدل التضخم نسبة مرتفعة بمتوسط 19.6 % للفترة السابقة، غير أن هذه المؤشرات بدأت تعرف بعض التحسن في الفترات الموالية وذلك لارتفاع العائدات الوطنية وذلك بارتفاع محسوس في أسعار النفط وكذا ترافق ذلك بحالة في الاستقرار السياسي الذي بدأت مع مشروع الوئام المدني عام 1999، والتي انعكست إيجابًا على الحالة الاقتصادية للاقتصاد الوطني ككل.

وفي سياق متصل بالمؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية بالجزائر فقد عرفت هي ذاتها التحسن ذاته، فما يلاحظ بالنسبة لمتوسط العمر انه سجل ارتفاع بـ 6 أعوام خلال الفترة 1993 إلى 2011.

وفي مجال محو الأمية وزيادة فرص التعليم بين الكبار فان هذا المؤشر عرف خو الاخر تحسن ملحوظ في حدود 4 نقاط بين سنتي 1993 و2010 وهو تحسن كبير

رغم أن الجهود الجزائرية في تلك الفترة لم تكن كبيرة وانصب التركيز على أشياء أخرى اخذ البعد الأمني الحيز الأكبر منها.

ونفس الأمر يمكن ملاحظته بالنسبة للنسب الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، حيث تحسنت نسبته بأزيد من 7 % بين عامي 1993 و2007 وهو تحسن ملحوظ وكبير ويعبر عن مدى النمو في التوسع في التعليم، لكن في مقابل لا نخفي إذ قلنا أن عدد لا يحصى من المدارس وخصوصا في الأرياف مازالت مغلقة لحد اليوم وهجر أهلها مداشرهم.

أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيظهر بشكل متذبذب، فقد ارتفع في بداية التسعينات ثم انخفض بعد منتصف العقد ثم عاود ارتفاع في نهاية العقد الاول من الألفية الجديدة وهو في تقديري انعكاس لحالة التغيرات التي يعرفها سعر النفط، فهو يتغير بتغيره وبنفس الاتجاه. وقد قفز بنسبة أزيد من 40 % مع نهاية العقد الاول من الالفية الثالثة.

**جدول رقم"02": قيمة دليل التنمية البشرية للجزائر للفترة 1980-2011.**

| السنة | 1980 | 1990 | 2000 | 2005 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 0,454 | 0,551 | 0,624 | 0,667 | 0,691 | 0,696 | 0.698 |

**المصدر** :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية البشرية للعالم لعام 2011 نيويورك ص: 136.

إن هذه الدلالات التي سبق ذكرها من خلال المؤشرات السابقة، يمكن أن نعبر عنها مجتمعة في دليل التنمية البشرية، الذي هو مؤشر مركب من مجموعة المؤشرات السابقة، هو بدوره عرف تطور ملحوظا انعكاسا لما سبقت الإشارة إليه وتحسن هذا المؤشر حيث ارتفعت قيمته بأزيد من 24 نقطة بين عامي عام 1980، و2011، لكن هذا المؤشر مازال يستحق الكثير من الجهد حتى ترتقي التنمية البشرية بالجزائر إلى مصاف الدول المتقدمة أو الى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، بعدم عرف معدل

النمو الاقتصادي هو الأخر تحسن استقرار في نموه خلال ذات الفترة بمتوسط معدل بـ 2.4 تقريبًا.

**جدول رقم-03-تطور دليل التنمية البشرية والمؤشرات المكونة للجزائر خلال الفترة 1993-2011.**

| | متوسط العمر المتوقع لدى الولادة بالأعوام | نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين من العمر **15** وما فوق % | مجموع نسب الالتحاق الإجمالية في التعليم **%** | الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي. |
|---|---|---|---|---|
| 1993 | 67.3 | 58.8 | 66.1 | 5570 |
| 1995 | 68.1 | 61.6 | 66 | 5618 |
| 1997 | 68.9 | 60.3 | 68 | 4460 |
| 1998 | 69.2 | 65.5 | 69 | 4792 |
| 1999 | 69.3 | 66.6 | 72 | 5063 |
| 2000 | 69.6 | 66.7 | --- | 5308 |
| 2001 | 69.2 | 67.8 | 71 | 6090 |
| 2002 | 69.5 | 68.9 | 70 | 5760 |
| 2003 | 71.1 | 69.8 | 74 | 6107 |
| 2004 | 71,4 | 69,9 | 73 | 6603 |
| 2005 | 71,7 | 69,95 | 73,5 | 7015,5 |
| 2007 | 72,2 | 75,4 | 73,6 | 7740 |
| 2010 | 72,9 | 72,6 | ---- | 8320 |
| 2011 | 73,1 | ---- | ---- | 7658 |

**المصدر**: معلومات مجمعة من مجموعة من تقارير التنمية البشرية للسنوات 2000-2011

**نتائج الدراسة :**

تظهر هذه الدراسة المقدمة العلاقة الجدلية لترابط القائم بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وتأكد في الوقت ذاته على ضرورة التوزيع العادل للعوائد النمو بما يكفل التحسين المستمر لمؤشرات التنمية البشرية، والأمر لا يتوقف هنا، بل يفترض إن تحسن مؤشرات التنمية البشرية من مؤشرات النمو الاقتصادي، لأنها تعبر عن استثمار في رأس المال البشري الذي نتصور انه يؤدي دورا إيجابيا أكثر من رأس المال المادي في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة من النمو الاقتصادي.

وهذه الدلالات ظهرت في التجربة الجزائرية ولكن في اتجاه واحد وبنسبة اقل ومن المتوقع فالتحسن في معدلات النمو حسن في مؤشرات التنمية البشرية نسبيا، لكن هذه الأخيرة لم ترفع في معدلات الإنتاجية المطلوبة رغم المعدلات المرتفعة من النمو الاقتصادي المحققة، وهذا يعود إلى عوامل أخرى خارجية يتعذر عرضها في هذه الدراسة.

**المراجع :**

- سالم توفيق النجفي وإبراهيم مراد الدعمه، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي – دراسة تحليلية –مجلة حوث اقتصادية –السنة العاشرة العدد 26 سنة 2001 – الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية –مصر.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعالم لعام 2011 نيويورك.
- مصطفى العبد الله الكفري-التنمية البشرية هي الغاية والنمو الاقتصادي هو الوسيلة لتحقيقها- الموقع:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9257.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-تقرير التنمية البشرية لسلطنة عمان للعام 2003 – مسقط 2003.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -تقرير التنمية البشرية للعالم للعام 2003 – نيويورك.
- الوزارة الأولى -ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010، الموقع:
http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf
- الوزارة الأولى -ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010، الموقع:
.http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي التقرير الوطني الخامس حول التنمية البشرية لسنة 2003 الجزائر ديسمبر 2004.